

بيضون وحمدان في ندوة حول «التقرير الوطني للتنمية البشرية»: للنظام الطائفي بدائل ممكنة من داخله... في السياسة كما في الرعاية

استضاف «الاتحاد الدولي للخدمات العامة»، أمس، كل من الكاتب والباحث د.أحمد بيضون، والخبير الاقتصادي د.كمال حمدان، في ندوة للحديث عن «التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان 2008 - 2009» اللذين ساهما في كتابة فصول منه، لا سيما في الشقين السياسي والاقتصادي، بحضور العشرات من أعضاء ورؤساء النقابات المهنية من مختلف المناطق اللبنانية، وفي إطار «الحملة الوطنية من أجل وحدة لبنان والسلام الأهلي»، التي أطلقها «الاتحاد» قبل عامين تحت عنوان «بالشغل حد بعضنا...وبرا كمان».

وبدأ بيضون بتقديم جولة بانورامية على الوضع السياسي الراهن في لبنان، خصوصاً أن تشكيل الحكومة مؤخراً يعطي انطباعاً خاطئاً، برأيه، بأن الأزمة انتهت. لذلك، استعاد مظهرين رئيسيين كانا سيمتني الجمود والتشنج خلال السنوات الخمس الماضية، وهما: فقدان البدائل السياسية من داخل التركيبات الطائفية، وفقدان سلطة التحكيم الداخلية. عن المظهر الأول قال بيضون إنه، منذ العام 2005، وضعت كل قوة يدها بشكل كلي على تمثيلها الطائفي، بحيث لا يعود ممكناً الاستغناء عنها لأنه، بطبيعة الحال، لا يمكن الاستغناء عن الطائفة نفسها، خصوصاً في مجلس الوزراء. واعتبر أن الحالة المسيحية تبدو هي الاستثناء في هذا السياق، «إذ تظهر لغة جديدة على النظام الطائفي اللبناني، أي الكلام عن المسيحيين ككل، بدلاً من الموارنة والروم الكاثوليك والأرمن الخ.. ذلك لأن الموارنة في حالة انقسام ومواجهة، بسبب افتقارهم إلى اليقين في الولاء السياسي» نتيجة تحالفاتهم الداخلية والخارجية.

أما المظهر الثاني فيعيد بيضون إلى التعدد الذي كان بداخل كل طائفة قبل الحرب الأهلية، وقدم مثلاً لا حصر، الزعامات الشيعية بين البقاع الشمالي والجنوب، إذ كانت كل كتلة شيعية تنافس الأخرى على حصة. وذلك من خلال التعاون مع رئيس الجمهورية الذي كانت صلاحياته الدستورية، قبل اتفاق الطائف، تتيح له الإمساك بالمؤسسات وأن يكون ربانها والقوة فوق الجميع التي تسير السفينة. ثم أسفرت الحرب الأهلية عن غياب سلطة التحكيم الداخلية، وتعاملت السلطة السورية مع هذا الغياب، في التسعينيات، بأنها تولته كسلطة تحكيم خارجية، إنما بأية القوة والقمع.

فهل يمكن استعادة الوضع ما قبل الحرب الأهلية لجهة البدائل من ضمن كل طائفة، والتحكيم الداخلي؟

يقول بيضون أنه، طالما نحن في ظل النظام الطائفي، ما عاد بالإمكان العودة عن شعار وحدة الطائفة، «وما كنت أسميه في كتاباتي حشمة الطوائف، أو خجلها، هي نفسها، من تقديم نفسها كطوائف في هذا النظام، أصبح صريحاً ومجاهراً به. ما يعني أنه يجب الخروج من المبدأ الطائفي كله، والتحول من منطق الحصص إلى منطق الضمانات للطوائف كي لا تتميز واحدة على حساب أخرى، وذلك من خلال: استنهاض مجلس الشيوخ الذي نص عليه الطائف، انتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي، ورفع السمات

الطائفية عن الوظائف العامة بكل مراتبها». أما موضوع المناصفة فكان، بحسب بيضون، مرحلة انتقالية في اتفاق الطائف، لكن السياسيين ناموا عليه، مما جعل المؤقت يتحول إلى دائم، وهو ليس معداً ليكون دائماً.» وانتقل د.كمال حمدان بالحديث إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذكر بأننا خرجنا من الحرب الأهلية بتدني نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى ثلث ما كان عليه عشية الحرب.

ويعتبر حمدان أن ضعف تدخل الدولة، تاريخياً، في المجال الاجتماعي، ترك فراغات كبيرة ملأها القطاع الخاص، لبيع الخدمات بسعر السوق، وإن كانت الحقبة الشهابية قد فرضت بعض الإصلاحات لصالح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ويلفت حمدان إلى أن ذلك الدور للقطاع الخاص ليس سيئاً بالضرورة، بل يحسب له أنه ساهم في تنويع الخدمات وتحسينها، وبأدر إلى تقييم الحاجات والسعي إلى تلبيتها لأنه ببساطة يتوخى الربح. لكنه، من جهة ثانية، أفرز ظواهر من نوع احتكار القلّة، وتعظيم الربح. وطرح حمدان فكرة محورية ثانية، في محاولة للتركيز على قطاعي التعليم والصحة. فلفت إلى أن الدولة اللبنانية تمول نسبة 40 في المئة من التعليم، بالمقارنة مع نسبة تصل إلى 80 و90 في المئة في الدول المتقدمة... في حين أن ربع أو ثلث هذه النسبة تنفق على تعليم أولاد موظفي الدولة المسجلين غالباً في مدارس خاصة، أي أن المدرسة الرسمية لا تتلقى كل الدعم الذي تقدمه الدولة راهناً: «أما النوعية فحديث آخر، يبدأ بنظام الدوامين، وتدريب وإعداد الأساتذة، ولا ينتهي بتعديلات يجب إجراؤها على القانون لتمييز المعلم(ة) المنتج(ة) مع وضع مؤشرات موضوعية وواضحة لهذا التمييز، لا علاقة لها بالشّيخ أو المطران أو الحزب.»

وتطرق حمدان إلى الموضوع الصحي من باب أن نصف اللبنانيين غير مستفيدين من شبكة تأمين نظامية، «يقولون لنا هناك وزارة صحة، لكننا جميعاً نعرف من يأخذ الموافقة السريعة والأكيدة». وأشار إلى أن لبنان يتميز بفائض نسبي في العرض الطبي، مقارنة ببعض الدول الأوروبية. أي أن عدد الأسرة في المستشفيات، وعدد الأجهزة الطبية والأطباء، أكبر من عدد المرضى. إلا أن هذا الواقع لم يفض إلى المنافسة وضبط الكلفة الصحية.

ولا يغفل حمدان الصناديق، لا سيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي «تعاملوا معه على أنه مجرد صندوق، أموال تدخله وأموال تخرج منه، فخففوا الاشتراكات في العام 2002، وها هي انعكاسات هذا الخفض تظهر عجزاً، عاماً تلو العام، وتكاد تنال من تعويضات نهاية الخدمة». ويستغل حمدان فرصة الحضور النقابي في الندوة ليلفت إلى أنه «عندما طرحنا مشروعاً وطنياً للتأمين الصحي مقابل إلغاء تعاونية موظفي الدولة، وجدنا معارضة من الأساتذة مثلاً، لأن تعويضهم قد تفرق بنسبة تقل عن عشرة في المئة». ويتابع: «حاولنا إقناعهم بالموافقة، مقابل أن نقوم بحملة لتصحيح الأجور، بما يغطي هذا الفارق، بدل أن يكون لكل طائفة نظامها الصحي وخدماتها الاجتماعية، لكننا لم نجد استجابة». («السفير»)

